إدلب آخر معارك الغرب في سورية وبداية أزماته

محمد نادر العمري

يبدو أن شكل الصراع في سورية بدأ يسير باتجاه تصعيدي أكثر في الآونة الأخيرة، نتيجة وصول هذه الحرب إلى الربع الأخير من توقيتها، وهذا تجلى مؤخراً مع التحضيرات العسكرية للجيش السوري تمهيداً لتحرير مدينة إدلب وما رافق ذلك من حمى اللقاءات الدبلوماسية والتصعيد الإعلامي والسياسي بالتهديد بالقوة واللجوء لاستخدامها في المرحلة المقبلة لمنع انهيار أجندات الدول الغربية في سورية، فضلاً عن الكباش الدبلوماسي الذي حصل على مستويين:

– الأول: على الصعيد الدولي والعالمي داخل أروقة مجلس الأمن كتعبير عن تعقيد طبيعة الصراع القائم في سورية وتأثيره في طبيعة النظام الدولي وموازين القوة والنفوذ، «فالإصرار الأميركي بمنع الجيش السوري من تحرير إدلب» وفق ما صرحت به مندوبة واشنطن في مجلس الأمن نيكي هالي، وعودة واشنطن لمحاولة فرض الوصاية على سورية عبر الأمم المتحدة والتدخل في شؤونها الداخلية في تحديد الأصدقاء والأعداء والتمهيد لتجريدها من السلاح كلياً وفق ما تضمنته ما سمي «المبادئ العامة» للمجموعة المصغرة حول سورية هي خير دليل على طبيعة هذا الصراع النفوذي.

– الثاني: على النطاق الإقليمي والمتمثل بالخلاف الناشب بين قادة الدول الضامنة لمحادثات أستانا، التي لم تستطع العبارات الدبلوماسية احتواء الخلاف الذي نشب بين الرئيسين الروسي والتركي كتعبير عن صراع التجاذب في المصالح والاستقطاب للرؤى المتصارعة للنظام الإقليمي ومستقبله من حيث الإدارة والأدوار والعلاقة.

هذا الصراع الدائر اليوم الذي يتم من خلاله توظيف شعارات من الدول الغربية مثل الكارثة الإنسانية الكبرى التي قد تشهدها إدلب، وتضخيم عدد المواطنين فيها لنحو ٣ ملايين شخص، هي ليست سوى ذرائع تخفي في طياتها حقيقة مفادها أن الدول المتدخلة في الصراع على سورية تسعى للحفاظ على نفوذها ودورها وتأثيرها في المشهد السياسي والاقتصادي مستقبلاً، لمرحلة ما بعد إدلب.

فأوروبا العاجزة عن خلق مسار سياسي مستقل عن التبعية الأميركية رغم السلوك العنجهي لرئيس الولايات المتحدة الأميركية دونالد ترامب تجاه دول القارة العجوز، تريد إيجاد حاضنة جغرافية لتوطين الإرهابيين في الشمال السوري، لتتفادى بذلك خطر عودة هؤلاء إلى بلادهم وتعريض أمنها القومي للخطر من جانب، ومن جانب آخر فإن أوروبا تبحث عن دور اقتصادي لها وبخاصة فرنسا وألمانيا وبريطانيا في المنظومة الإقليمية للشرق الأوسط انطلاقاً من الجغرافية السورية، أما الجانب الثالث فإن أوروبا وبخاصة ألمانيا التي زجت بنفسها للمرة الأولى منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، في واجهة الصراع مع روسيا فيما يتعلق بالملف السوري بعد تصريح وزير دفاعها باحتمال مشاركة قواتها بالعدوان على سورية تحت ذريعة الكيميائي، لتعبر بذلك عن خشيتها من عودة سياسة التهديد الابتزازي لأردوغان واستخدام ملف اللاجئين بما يخدم نفوذها ومصالحها.

أما واشنطن التي وصلت إليها رسالة الرئيس الإيراني حسن روحاني أثناء اجتماع طهران بين زعماء الدول الضامنة الأسبوع الفائت، بأن الوجهة القادمة للجيش السوري هي منطقة الشمال الشرقي بعد إدلب، سارعت إلى التهديد باللجوء للقوة والتلويح بالملفين الإنساني والكيميائي في محاولتها لعرقلة التقدم الميداني لدمشق وحلفائها، فضلاً عن تخطيطها لاستهداف الشريط الحدودي السوري العراقي بعد المناورات التي أجرتها قوات التحالف للمجموعات المسلحة مؤخراً في قاعدة التنف، والسعي لخلق مناخ فتنوي في الشمال السوري واستقطاب عناصر من البشمركة الكردية العراقية إلى الشمال السوري لتعكير قنوات الحوار التي حدثت مؤخراً بين القوى الكردية مع الحكومة السورية بوساطة إيرانية ودعم روسي.

السياسة الأميركية باستخدام العصا رافقها التلويح بالجزرة في المقابل عندما دعت إلى إحياء مسار العملية السياسية في جنيف بعد أن سارعت بشكل منفرد وفق ما ترمي له إعلان فشل أستانا، في سعي واضح لفرض إملاءات وأهداف سياسية عجزت أدواتها في تحقيقها ميدانياً، وهذا بدا واضحاً في ورقة المبادئ العامة التي قدمتها المجموعة المصغرة حول سورية إلى المبعوث الدولي «ستيفان دي ميستورا»، والتي هي نسخة أكثر وضوحاً للتصورات الأميركية في وثيقة جنيف١ وأكثر تفصيلاً من ورقة «اللاورقة» التي سربت بشكل مقصود قبيل انعقاد مؤتمر سوتشي في نهاية كانون الثاني من عام ٢٠١٨.

أما تركيا التي حاولت منذ بداية الحرب على سورية أن تكون هي الرابح الأكبر والمستفيد الأكثر نتيجة تأثيرها في المجموعات المسلحة وامتلاكها لورقة الجغرافية الحدودية، هي اليوم أمام تحد وجودي مصيري ضمن ثلاثة مسارات أو سيناريوهات:

× إما مراجعة سياستها والتنسيق مجدداً مع الأطلسي ودوله الأوروبية التي بدأت تغازل أنقرة نظراً لتأثيرها في المجموعات كافة في الشمال السوري، وباعتبار تركيا امتداداً لجغرافية أمنها القومي.

× السيناريو الثاني يتمثل في استمرار أنقرة في التوجه شرقاً والتوصل لصياغة تفاهمات إقليمية مع موسكو وطهران بالإضافة للصين للتخلص من العقوبات الأميركية وإيجاد فضاء اقتصادي وحيوي لأنقرة بعد تعرض اقتصادها لانتكاسة.

× أما السيناريو الثالث وهو من السيناريوهات المرجحة نتيجة التهور التركي، فيكمن في أن تشهد تركيا عزلة ومقاطعة إقليمية ودولية إن أصرت على سياسة الابتزاز في علاقتها مع الجميع وارتداد الإرهاب عليها.

إدلب التي توصف بأنها آخر المعارك العسكرية ضد وكلاء المشروعات الغربية ستحمل معها ارتدادات جيوسياسية مؤثرة حسب طبيعة الصراع أو التفاهمات بين الأطراف المتصارعة حول إدلب.

عمان أعلنت الاتفاق مع دمشق على «استكمال الإجراءات الفنية» لفتح الحدود

شعبان تؤكد ضرورة فتح المعابر بين سورية والعراق

الوطن - وكالات

أكدت المستشارة السياسية والإعلامية في رئاسة الجمهورية، بثينة شعبان، ضرورة فتح المعابر بين سورية والعراق لما فيه من خير مباشر للعلاقات الثنائية، في وقت أكدت عمان أن الجانبين الأردني والسوري اتفقا على «استكمال الإجراءات الفنية لفتح الحدود بين البلدين».

والتقت شعبان السفير العراقي في دمشق، سعد محمد رضا، بحسب ما نقل موقع قناة «روسيا اليوم» الإلكتروني عن بيان لوزارة الخارجية العراقية، جاء فيه أن شعبان أشادت خلال اللقاء بالعلاقات بين البلدين الشقيقين. وذكر البيان، أن شعبان، أكدت ضرورة فتح المعابر الحدودية بينهما لما له من تأثير مباشر على العلاقات والتبادل التجاري والاقتصادي بين الطرفين.

من جانبه، أكد رضا، دعم بلاده القضايا المتعلقة بسورية في المحافل الإقليمية والدولية، مشدداً على أن «العراق وسورية يواجهان خطراً مشتركاً متمثلاً بالإرهاب».

وكان السفير العراقي، أكد مؤخراً أهمية فتح المعابر بين البلدين ومنها معبر البوكمال القائم لما فيه من نفع للبلدين.

وتشترك سورية مع العراق بعدد من المعابر الحدودية، هي معبر اليعربية في محافظة الحسكة المقابل لمعبر الربيعة في العراق، ومعبر البوكمال في محافظة دير الزور ويقابله على الجانب العراقي معبر القائم، ومعبر التنف جنوب دير الزور ويقابله معبر الوليد. وكان الجيش العربي السوري سيطر على معبر البوكمال مؤخراً بعد أن طرد تنظيم داعش منه في حين سيطر الجيش العراقي على معبر القائم. وقام أكثر من مسؤول سوري بزيارات للعراق جرى خلالها بحث مسألة إعادة فتح معبر البوكمال– القائم، إلا أنه حتى الآن لم يتم فتح المعبر.

في سياق متصل، نفت الناطقة الرسمية باسم الحكومة الأردنية، جمانة غنيمات، وفق وكالة «عمون» الأردنية، أن يكون هناك موعد محدد لإعادة افتتاح معبر نصيب الحدودي مع الأردن، موضحة أنه تم الاتفاق في الاجتماع الأخير بين الجانبين السوري والأردني على «استكمال الإجراءات الفنية لفتح الحدود».

ويرتبط الأردن مع سورية بحدود طولها ٣٧٥ كم، وعليها معبران حدوديان مغلقان منذ أكثر من ثلاثة أعوام، هما معبر «نصيب – جابر»، الذي افتتح عام ١٩٩٧ ويشتمل على ٣ مسارات منفصلة، واحد للمسافرين القادمين وآخر للمغادرين بمركباتهم الخاصة أو بوسائط النقل العمومية، وثالث مخصص للشاحنات القادمة والمغادرة، كما يشتمل على منطقة حرة أردنية سورية مشتركة ومرافق أخرى لخدمة المسافرين.

أما المعبر الثاني فهو، معبر «الرمثا – درعا» نسبة للمدينتين الحدوديتين المتلاصقتين، ومخصص لحركة المسافرين فقط، وأغلق منذ بداية اندلاع الأزمة في سورية.

ووفق صحيفة «رأي اليوم» الإلكترونية الأردنية، فقد وضعت اللمسات الأخيرة قبل تدشين اتفاق أردني سوري على تشغيل وإعادة افتتاح معبر نصيب – جابر.

وذكرت الصحيفة، أن الجانبين تجاوزا خلافات اندلعت في اللحظات الأخيرة، حول رسوم الترانزيت والشحن وحول بعض الترتيبات الأمنية، خصوصاً وأن الأردن مُصرّ على فحص أمني دقيق لكل الشاحنات.

وتسبب إغلاق المعبر الذي سيطر عليه الجيش العربي السوري مؤخراً بخسائر مالية للبلدين، بعد أن وصل حجم التبادل التجاري بين الطرفين إلى ٧٥٠ مليون دولار في عام ٢٠١٠، وانخفض إلى الصفر منذ عام ٢٠١١.

وأول من أمس، تضاربت الأنباء حول توصل دمشق وعمان إلى اتفاق بفتح معبر نصيب، فبينما ذكرت تقارير إعلامية أن الخميس المقبل قد يكون الموعد المتفق عليه لإعادة فتحه، كشفت أخرى أن الحكومة السورية رفضت إعادة فتحه بسبب شروط أردنية.

ونقلت تقارير صحفية عن مصدر حكومي سوري قوله: إن الحكومة السورية ترفض إعادة فتح المعبر نتيجة اشتراط عمان منع الشاحنات السورية من دخول الأراضي الأردنية، على أن يتم إيصال البضائع إلى الحدود الأردنية ومن ثم يتم نقلها إلى شاحنات أردنية لنقلها إلى الجهة المصدرة لها.

وأضاف المصدر: لا يوجد حتى الآن تعليمات بخصوص فتح المعبر لحركة التجارة والمرور بين البلدين.

تدحض مزاعم أردوغان بأنه مناصر للشعب الفلسطيني

اتصالات سرية تركية - إسرائيلية لإعادة العلاقات

وكالات

كشفت صحيفة «يديعوت احرونوت» الإسرائيلية عن أن أنقرة وتل أبيب تجريان اتصالات سرية بهدف إزالة التوتر بينهما وإعادة العلاقات إلى طبيعتها، بعد مرور ٤ أشهر على الأزمة الدبلوماسية التي نشبت بين الطرفين في أعقاب الأحداث الدموية في قطاع غزة، على خلفية قتل الجيش الإسرائيلي للمتظاهرين الفلسطينيين في القطاع خلال مشاركتهم في «مسيرات العودة».

وقالت الصحيفة في تقرير لها: «قال مسؤولون إسرائيليون وأتراك إن البلدين ينويان إعادة السفيرين لدى تل أبيب وأنقرة، إن لم تحدث مفاجآت أو أزمات في اللحظة الأخيرة، وذلك في نهاية الأعياد اليهودية أي نهاية شهر أيلول».

وكانت تركيا قد طردت السفير الإسرائيلي، إيتان نافي، من الأراضي التركية واستدعت سفيرها لدى «إسرائيل» لإجراء مشاورات على حين طلبت «إسرائيل» من القنصل التركي العام في القدس المغادرة مؤقتاً.

وقالت الصحيفة «في دليل على هذا الاتجاه، نشرت وزارة الخارجية الإسرائيلية عطاء لتعيين سفير جديد لدى تركيا خلال صيف ٢٠١٩، أما الجانب التركي فكان قد أرسل لإسرائيل ملحقاً اقتصادياً بعد شغور المنصب لأعوام، حيث يقوم بتوطيد العلاقات الاقتصادية بين البلدين».

ولفتت الصحيفة إلى أن هناك سببين رئيسيين لعودة العلاقات إلى مجراها، الأول نهاية الحرب في سورية وبروز تهديد مشترك هناك لإسرائيل وتركيا، هو بقاء الوضع السياسي في سورية كما، لافتة إلى توقفت تركيا عن استنكار الهجمات الإسرائيلية ضد سورية، وذلك «بفعل توجيهات من الأعلى».

وقالت: «أما العامل الثاني، فهو تدهور العلاقات التركية الأميركية، ونشوب أزمة اقتصادية في البلاد متمثلة بهبوط الليرة التركية. ويقول مراقبون إسرائيليون إن أردوغان يفضل تحسين العلاقات مع إسرائيل ويخشى مواجهة ثانية، على خلفية العلاقات السيئة مع ترامب».

وذكرت مصادر إسرائيلية بحسب الصحفية أنه «لم يتم إجراء أي لقاء بين الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ووزير الدفاع الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان في العاصمة الأذرية باكو، السبت الماضي، حيث تواجد أردوغان للمشاركة في احتفالات تحرير باكو، في حين تواجد ليبرمان للتوقيع على اتفاقيات لبيع الأسلحة».

ويدحض ما ورد في تقرير صحيفة «يديعوت أحرونوت» مزاعم أردوغان بأنه مناصر للقضية والفلسطينية والشعب الفلسطيني.

أنباء عن مفاوضات روسية أميركية لإخلاء قاعدة «التنف».. و«لواء القريتين» إلى الشمال خلال أيام

تقدم ملحوظ للجيش في عمق البادية الشرقية

الوطن - وكالات

حقق الجيش العربي السوري أمس مزيداً من التقدم في عمق البادية السورية، عبر تحريره العديد من المناطق، وسط أنباء عن مفاوضات روسية أميركية حول انسحاب قوات الاحتلال الأميركي من المنطقة، واتفاق أبرمته موسكو وميليشيا «لواء القريتين» لخروج الأخيرة من التنف إلى الشمال السوري.

وقالت وكالة «سانا»: لقد «حررت وحدات من الجيش مساحات جديدة في المنطقة الممتدة بين الحدود الإدارية لمحافظتي حمص ودير الزور، وذلك خلال عملياتها العسكرية المتواصلة ضد فلول وجيوب تنظيم داعش المتبقية في البادية السورية.

وذكرت، أن وحدات الجيش أنهت تمشيط مساحات جغرافية واسعة في البادية السورية انطلاقا من عدة محاور، حيث تحركت القوات العاملة في دير الزور من منطقة هريبشة بمحاذاة الحدود الإدارية لمحافظة حمص حتى محيط حقل التنف جنوباً كمحور أول.

ولفتت إلى أن وحدات أخرى من الجيش تحركت من قرية الفيضة وحتى السخنة غرباً كمحور ثان، في حين شهد محور القوات العاملة في بادية السخنة ملاحقة لفلول إرهابيي داعش وعمليات عسكرية على نطاق ومساحات واسعة استعادت خلالها مناطق الرشوانية والطرايم والنيارية بعد الالتقاء مع القوات القادمة من بادية دير الزور.

وذكرت الوكالة، أن وحدات الجيش فرضت قوة نارية على مساحات واسعة وتحديداً عند شريط الحدود الإدارية بين دير الزور وحمص لإحاطة فلول داعش وتدمير ما تبقى لديهم من عربات وأسلحة متوسطة وخفيفة.

في الأثناء، وفي تطور لافت، أفادت صفحات على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»، بأن ميليشيا «لواء القريتين» التابع لميليشيا «الجيش الحر» الموجودة قرب القاعدة العسكرية التي أقامتها قوات الاحتلال الأميركي في منطقة التنف، يعتزم الخروج إلى المناطق الخاضعة لسيطرة ميليشيا «الجيش الحر» المدعومة من قبل تركيا بريف حلب الشمالي، وذلك بموجب اتفاق بين الدولة السورية والجانب الروسي من جهة والميليشيا من جهة أخرى.

وذكرت الصفحات، أن عدد «المسلحين» الراغبين في الخروج نحو ٥٠٠٠ مسلح، ومن المتوقع أن تجري عملية التحضر للانطلاق نحو الشمال، خلال الأيام القليلة المقبلة.

من جانبها نقلت مواقع معارضة، عما يسمى المنسق العام لميليشيا «قوات أحمد العبدو» تأكيده، أن ميليشيا «لواء القريتين» اتفقت مع الدولة السورية حول الخروج من منطقة التنف نحو الشمال.

هذا التطور اللافت ترافق مع نقل وكالة «سبوتنيك» الروسية، عن مصدر وصفته بـ«المطلع، تأكيده أن مفاوضات تجري منذ أيام بين الجانبين الروسي والأميركي بلغت مراحلها النهائية حول موضوع انسحاب قوات الاحتلال الأميركي من منطقة التنف». وقال المصدر: «إن الجانبين الروسي والأميركي يخوضان من عدة أيام مفاوضات حول انسحاب القوات الأميركية من منطقة التنف كخطوة أولى لانسحاب جميع القوات الأميركية من سورية»، مؤكداً أن ما يتم حالياً هو وضع اللمسات الأخيرة على اتفاق تم التوافق على معظم بنوده، ويتضمن «تفكيك» مخيم الركبان الذي تحتجز فيه الولايات المتحدة الأميركية نحو ٨٠ ألف مدني، على أن يتم نقل هؤلاء إلى مدنهم وقراهم التي خرجوا منها أساسا في مناطق مختلفة من البلاد.

وبحسب المصدر يتضمن الاتفاق كذلك نقل آلاف المسلحين الذين تدربهم وتمولهم أميركا في قاعدة التنف إلى محافظة إدلب.

وأشار المصدر، إلى أن المعلومات المتوافرة تؤكد خروج معظم قادة مسلحي «التنف» عبر الحدود الأردنية والحدود العراقية، وأن من يجري الحديث عنهم هم مسلحون دربتهم قوات الاحتلال الأميركية، لافتاً إلى أنه من المتوقع أن يبدأ تنفيذ هذا الاتفاق خلال الأيام القليلة القادمة.

في غضون ذلك، ذكرت مصادر إعلامية معارضة، أن قوات الجيش صعدت من وتيرة معاركها ضد مسلحي تنظيم داعش، على محاور، في «تلول الصفا» ببادية دمشق الشرقية عند الحدود الإدارية مع ريف محافظة السويداء، من خلال مواصلتها تمهيدات صاروخية على تمركزات مسلحي تنظيم داعش الإرهابي بهدف إنهاء تواجد التنظيم في المنطقة.

إلى ذلك، نقلت وكالة «سانا» للأنباء عن مصدر عسكري قوله: إن بعض وحدات الهندسة في الجيش ستقوم اليوم (الاثنين) بتفجير عبوات ناسفة وذخائر تم مصادرتها من الإرهابيين في منطقة الباردة بريف دمشق على ٤ دفعات اعتباراً من الساعة ١٢ ظهراً حتى الساعة ١٤ بعد الظهر.

الجيش السوري يدك تجمعات الإرهابيين في البادية الشرقية (عن الإنترنت – أرشيف)

انتقد تجاهل «مجلس حقوق الإنسان» لجرائم «التحالف الدولي» والاحتلال التركي

آلا: سنحرر إدلب وحماية المدنيين في صلب اهتمامنا

وكالات

جدد مندوب سورية الدائم لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف السفير حسام الدين آلا التأكيد على عزم الدولة السورية على تحرير إدلب من تنظيم «جبهة النصرة» المصنف ككيان إرهابي والتنظيمات المرتبطة به.

وانتقد تقارير «مجلس حقوق الإنسان» التي تتجاهل جرائم الحرب التي يرتكبها الاحتلال التركي و«التحالف الدولي» غير الشرعي الذي تقوده الولايات المتحدة على الأراضي السورية. وبحسب وكالة «سانا» للأنباء، قال آلا في بيان ألقاه أمس أمام الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان في جنيف – البند الرابع حول مناقشة تقرير لجنة التحقيق بشأن الأوضاع في سورية: إنه «فيما يتعلق بمحافظة إدلب فإن الدولة السورية عازمة على تحريرها من تنظيم جبهة النصرة المصنف ككيان إرهابي من قبل مجلس الأمن ومن التنظيمات المرتبطة به وإعادة بسط سلطة الدولة استجابة لنداءات الشعب السوري الذي يطالب دولته بالتدخل لحمايته من جرائم الإرهابيين».

وشدد على أن حماية المدنيين هي في صلب اهتمام الحكومة السورية التي تحرص على تغليب نهج المصالحات واتخاذ كل الاستعدادات اللازمة لتوفير الممرات الآمنة وتأمين المدنيين وتوفير احتياجاتهم الأساسية بالتعاون مع الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة». وأوضح آلا أن سورية أكدت تكراراً عدم امتلاكها السلاح الكيميائي وإدانتها استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان أو زمان وتحت أي ذريعة باعتباره عملاً غير أخلاقي»، نافياً مزاعم معدي التقرير (في لجنة التحقيق بشأن الأوضاع في سورية) حول مسؤولية الحكومة السورية عن استخدام الأسلحة الكيميائية، وشجب استمرار اللجنة بترويج اتهاماتها المجافية للحقيقة وإصرارها على الخروج عن اختصاصها وإقحام نفسها في ولاية هيئات دولية صاحبة الاختصاص في هذا المجال.

وأكد أن سورية حريصة على عودة كل أبنائها الذين اضطرتهم الأوضاع التي خلقها الإرهاب والإجراءات القسرية الأحادية للنزوح بعيداً عن بيوتهم ومناطق سكنهم ووطنهم وتعمد في هذا الإطار إلى توفير التسهيلات لعودتهم بكرامة إلى بلدهم.

واستغرب آلا أن يتجاهل معدو التقرير بيان الحكومة السورية الصادر في العاشر من شهر تموز الماضي حول عودة اللاجئين والنازحين وقرار مجلس الوزراء بشأن إحداث لجنة تنسيق وزارية لتنسيق إعادة المهجرين والنازحين إلى مدنهم وقراهم التي هجروا منها بفعل الإرهاب.

ولفت آلا إلى أن إجراءات الحكومة السورية «قادت إلى عودة مئات الآلاف من النازحين قسراً داخل وخارج بلدهم إلى مناطقهم الأصلية بما في ذلك عودة الآلاف من أبناء مدينة داريا الذين سبق للجنة أن تبنت أكاذيب الأطراف المعادية للحكومة السورية بشأنهم.

كما أعرب آلا عن استغراب سورية من «تبني تقرير اللجنة للمزاعم غير الصحيحة بشأن القانون رقم ١٠ وتجاهلها الكامل للتوضيحات والإجابات التي قدمتها الحكومة السورية في وثائق رسمية إلى الأمم المتحدة».

وشجب «التعامل السلبي المسيس للتقرير مع جرائم الحرب وانتهاكات القانون الدولي التي ارتكبتها قوات النظام التركي ومرتزقته في الشمال السوري وجرائم قوات التحالف غير الشرعي الذي تقوده الولايات المتحدة وحلفاؤها ومرتزقتها في الشمال الشرقي من سورية وجريمة العدوان الثلاثي على سورية التي تشكل خرقاً واضحاً للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة».

وبين آلا أن جرائم القوات التركية الغازية ومرتزقتها التي يغطيها التقرير في منطقة عفرين السورية بما فيها الاستهداف العشوائي والمتعمد للمدنيين وممتلكاتهم وتدمير المواقع الأثرية المصنفة من منظمة «اليونيسكو» كمواقع محمية واستهداف المشافي والطواقم الطبية والقوافل الإغاثية والتسبب بتهجير مئات الآلاف من السكان المدنيين من بيوتهم «مماثلة لسياسة التلاعب التي تتصف بها تقارير اللجنة في تجاهل جرائم الحرب التي يرتكبها التحالف الدولي غير الشرعي الذي تقوده الولايات المتحدة على الأراضي السورية والذي دمر مدينة الرقة فوق رؤوس ساكنيها وسط صمت لجنة التحقيق وقتل وشرد عشرات الآلاف بذريعة مكافحة إرهابيي داعش الذين سهلت الولايات المتحدة خروجهم من المدينة.

وأعرب آلا عن شجب سورية «إطلاق تقارير اللجنة الاتهامات الجزافية بشأن الاستهداف المتعمد للمناطق المأهولة ومحاولاتها تبرير القصف العشوائي المتعمد للأحياء السكنية بمدينة دمشق الذي مارسته الجماعات الإرهابية».

ولفت إلى أن الحكومة السورية أكدت تكراراً التزامها بقواعد القانون الدولي الإنساني في كل العمليات التي تقوم بها القوات المسلحة السورية واتخذت كل الإجراءات الممكنة لحماية المدنيين خلال عمليات تحرير مناطقهم من تسلط المجموعات الإرهابية المسلحة في الغوطة الشرقية والجنوب السوري وغيرها.

وختم السفير آلا بيانه بالقول: «إن استمرار اللجنة في إنتاج تقاريرها بطريقة تبتعد عن مبادئ الحياد والموضوعية وإصرارها على توجيه اتهاماتها المسيسة بطريقة تشوه الحقائق وتتبنى ما تروجه الأطراف والدول الراعية للإرهاب لا يساهم في تعزيز مناخات التسوية السياسية بل يشجع المجموعات الإرهابية ورعاتها على الاستمرار في جرائمهم وفي إطالة أمد الحرب على سورية».

السفير حسام الدين آلا (عن الإنترنت – أرشيف)